

تقرير موجز عن حلقة العمل بشأن

نحو موقف للحركة من منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل

اليوم والساعة: الخميس 3 شباط/فبراير 2022، من الساعة 09:00 إلى 10:30 (بتوقيت وسط أوروبا): باللغات الإنكليزية والعربية والروسية، ومن الساعة 17:00 إلى 18:30 (بتوقيت وسط أوروبا): باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية

الرئيسان المشاركان: السيد **Ivar Stokkerei**، رئيس وحدة القيم الإنسانية والقانون الدولي، الصليب الأحمر النرويجي؛ والسيدة **Maya Brehm**، مستشارة قانونية، وحدة الأسلحة وسير الأعمال العدائية، اللجنة الدولية.

المقرر: السيد **Neil Davison**، كبير المستشارين في مجال العلوم والسياسات، وحدة الأسلحة وسير الأعمال العدائية، اللجنة الدولية.

المحاورون: السيد **Frank Sauer**، كبير الزملاء الباحثين، جامعة بوندسوير ميونيخ؛ والسيدة **Cordula Droege**، كبيرة موظفي الشؤون القانونية ورئيسة الشعبة القانونية، اللجنة الدولية؛ والسيدة **Pamela A. Moraga**، منسقة شؤون نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، البعثة الدائمة لشيبي لدى الأمم المتحدة في جنيف.

عرض موجز

استعرضت حلقة العمل هذه التقدم المحرز منذ أن دعت الحركة لأول مرة الدول إلى "إمعان النظر في الآثار الإنسانية الممكنة [...] لمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل" (القرار 7، مجلس المندوبين لعام 2013)،¹ وأتاحت فرصة للنظر في صياغة موقف للحركة من هذه الأسلحة. وتناول المحاورون المواضيع التالية: المخاطر الجسيمة التي تشكلها الأسلحة ذاتية التشغيل على المدنيين، والمعايير القانونية والأخلاقية، والأمن الدولي؛ وتوصيات اللجنة الدولية إلى الدول بشأن كيفية معالجة هذه المخاطر؛ وحالة الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن قيود دولية. وأبرزت المناقشات التي تلت ذلك تجارب الجمعيات الوطنية في حشد جهود الحكومات والجهات الأخرى، وبيّنت فوائد عمل الحركة الجماعي، وأبدت دعماً كبيراً لموقف الحركة.

ملاحظات عامة وأبرز النقاط

بحثت حلقة العمل التقدم الذي أحرزته الدول والمجتمع المدني والحركة على مدى العقد الماضي في معالجة الشواغل التي تثيرها الأسلحة ذاتية التشغيل. وفي أيار/مايو 2021، قدّم رئيس اللجنة الدولية إلى الدول توصيات بشأن قواعد جديدة ملزمة قانوناً لحظر الأسلحة ذاتية التشغيل

¹ مجلس المندوبين، القرار 7، "الأسلحة والقانون الدولي الإنساني" (CD/13/R7)، 2013: <http://preprod.rcrcconference.org/wp-content/uploads/2015/03/2013-Council-of-Delegates-resolution-booklet-AR.pdf>

غير المقبولة وفرض قيود صارمة على جميع الأسلحة الأخرى ذاتية التشغيل.² وقد لاقى هذه المقترحات تأييداً كبيراً من العديد من الدول والخبراء الدوليين. وأشارت العروض التي قدّمها المحاورون إلى أن الزخم يتجه نحو اعتماد قواعد جديدة. وأكدت المناقشات أن ثمة فرصة فريدة أمام الحركة لتشكيل استجابة دولية فعالة. وشاركت الجمعيات الوطنية تجاربها في حشد جهود الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى، وأعربت جمعيات وطنية عديدة عن دعمها لصياغة موقف للحركة، مشددة على فوائد عمل الحركة الجماعي في توليد استجابة دولية فعالة للشواغل الإنسانية والقانونية والأخلاقية الملحة، وتحديث القرار 7 ليواكب الوقائع والاتجاهات السياسية في تطوير الأسلحة ذاتية التشغيل.

أبرز النقاط المثارة

في الجزء 1 من حلقة العمل، أوضح المحاورون أن الأسلحة ذاتية التشغيل، التي تختار الأهداف وتستخدم القوة ضدها دون تدخل بشري، تثير شواغل إنسانية خطيرة بسبب الصعوبات في توقع آثارها والحد منها. ويترب على ذلك خطر إلحاق الأذى بالمدنيين والمقاتلين العاجزين عن القتال، وي طرح تحديات كبيرة بشأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وأشار أيضاً إلى أن الأسلحة ذاتية التشغيل قد توفر ميزة عسكرية تتمثل في زيادة السرعة في تنفيذ العمليات، وهو ما يولد مخاطر تصعيد غير مقصود للوضع، إذ يحدث بسرعة كبيرة تجعل البشر عاجزين عن التدخل. وتؤدي الأسلحة ذاتية التشغيل التي تستخدم الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي إلى تفاقم الشواغل الإنسانية وتلك المتعلقة بالأمن الدولي. وتتصف منظومات التعلم الآلي، مثل خوارزميات التعرف على الصور، "بالهشاشة" ويمكن أن تخفق بطرق لا يمكن التنبؤ بها على أرض الواقع. وهي أيضاً عرضة لخطر التلاعب بها عن طريق التدابير المضادة التي ينفذها الخصوم. والأهم من ذلك أن الأسلحة ذاتية التشغيل تثير شواغل أخلاقية ومعنوية بالنسبة إلى المجتمع والإنسانية، إذ من شأنها أن تستعيب فعلياً عن القرارات البشرية بشأن حياة بني البشر وموتهم بعمليات تقوم على أجهزة الاستشعار والبرمجيات والآلات.

وفي أيار/مايو 2021، أصدرت اللجنة الدولية ورقة موقف توصي فيها بأن تعتمد جميع الدول قواعد جديدة ملزمة قانوناً بشأن منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل من أجل دعم الجهود المتعددة الأطراف، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وتوصي اللجنة الدولية بحظر منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل التي لا يمكن التنبؤ بها ومنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل المصممة أو المستخدمة من أجل استعمال القوة ضد الأفراد. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يخضع تصميم الأسلحة الأخرى ذاتية التشغيل واستخدامها لقيود على الأهداف، والمدة، والنطاق الجغرافي، ونطاق الاستخدام، وحالات الاستخدام، ومتطلبات التفاعل بين الإنسان والآلة. وأشار المحاورون إلى أن توصيات اللجنة الدولية تعتبر عملية وقائمة على المبادئ، وأنها تحظى بتأييد كبير من العديد من الدول والمجتمع المدني والمجتمع العلمي وعمامة الجمهور.

ووصف المحاورون التقدّم الحرز في المناقشات المتعددة الأطراف التي بدأت في مجلس حقوق الإنسان واستمرت منذ عام 2013 في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وفي حين تعتقد بعض الدول أن القانون الدولي الإنساني كافٍ، ترى غالبية الدول - إلى جانب اللجنة الدولية وجهات أخرى عديدة، بما فيها آلاف المتخصصين في الذكاء الاصطناعي - أن ثمة حاجة إلى قواعد جديدة ملزمة قانوناً. ويتنامى الدعم باتجاه تبني نهج مزدوج يحظر الأسلحة ذاتية التشغيل غير المقبولة، ويفرض قيوداً على جميع الأسلحة الأخرى ذاتية التشغيل. وأوضح أحد المحاورين أن المعارضة من عدد قليل من الدول المشاركة في تطوير الأسلحة ذاتية التشغيل تحول حتى الآن دون تقدم الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة بشكل ملموس صوب التفاوض بشأن قواعد جديدة، مما يثير الشكوك فيما إذا كانت الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة قادرة على أداء دورها في معالجة الشواغل الإنسانية. وهناك زخم متنام بين غالبية الدول لاتخاذ الإجراءات، وثمة سبل بديلة متاحة، مثلما يتّضح من الاعتماد

² موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر من منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل: ورقة موقف ومعلومات أساسية، 12 أيار/مايو 2021: <https://shop.icrc.org/icrc-position-on-autonomous-weapon-systems-pdf-en-3.html>

الناجح للمعاهدات التي تحظر الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والأسلحة النووية. وتساءلت إحدى الجمعيات الوطنية عما إذا كان ينبغي النظر أيضاً في اعتماد نُهج وطنية وغير ملزمة، إذ إن بعض الدول التي تطور أسلحة ذاتية التشغيل قد لا تشارك في المفاوضات. وشدد المحاورون على أنه بالرغم من أن المعايير السياسية المشتركة والإرشادات بشأن الممارسات الجيدة يمكن أن تكمل القواعد الدولية الجديدة، فلا يمكن أن تحل محلها، وأنه رغم أهمية إشراك جميع الدول في وضع القواعد المعيارية، فإن التجربة تدلّ على أن معاهدات القانون الدولي الإنساني التي حققت انضماماً واسع النطاق يمكن أن تؤثر أيضاً على سياسات وممارسات الدول التي ليست طرفاً فيها منذ البداية.

ومكّن الجزء 2 من حلقة العمل من تبادل التجارب التي خاضتها الجمعيات الوطنية بشأن كيفية إشراك الحكومات والجيش والعلماء والقطاع الخاص وعامة الجمهور إشراكاً فعالاً، وأتاح فرصة النظر في فوائد صياغة موقف للحركة. وشدّدت الجمعيات الوطنية على أهمية الحوار المستمر لتعميق التفاهم المتبادل وإيجاد فرص لإحداث تأثير. وإضافة إلى التبادلات المنتظمة للآراء مع وزارتي الخارجية والدفاع، نظّمت الجمعيات الوطنية اجتماعات المائدة المستديرة العامة والمغلقة والندوات والدورات التدريبية؛ وشاركت في أعمال الفرق العاملة التابعة للحكومات والمشاورات؛ ونقّدت أنشطة التوعية العامة مع التركيز على الشباب. وتُدعى الجمعيات الوطنية بشكل متزايد إلى المشاركة في المناقشات السياسية والقانونية بشأن الأسلحة ذاتية التشغيل، بما في ذلك جلسات الاستماع البرلمانية. وقيل إن توصيات اللجنة الدولية وقررت أساساً متيناً لإجراء محادثات مفصلة مع الحكومات. وقالت إحدى الجمعيات الوطنية إنه ما كان حوارها مع الحكومة ليتحقّق لولا موقف اللجنة الدولية. وأعربت جمعيات وطنية أخرى عن تقديرها لفرصة التعلّم من هذه التجارب، وسلّطت الضوء على أهمية حشد الموارد والجهود إذ يزداد التماس آراء الجمعيات الوطنية ولا يملك العديد منها سوى موارد محدودة.

وتضمّنت المناقشات تعليقات على قيمة عمل الحركة الجماعي وأبدت تأييداً لموقف الحركة من الأسلحة ذاتية التشغيل. وشدد عدد من الجمعيات الوطنية على أن موقف الحركة سيسلّط الضوء على الشواغل الإنسانية، ويبرز الحاجة الملحة إلى اتخاذ الإجراءات، ويضفي مصداقية على جهود الدعوة، ويؤدي في نهاية المطاف إلى تيسير إجراء سياسي من قبل الدول. وشدّد أيضاً على أن اتخاذ موقف واضح سيمكن الحركة من مواكبة التطورات السياسية والتقنية الحالية، وسيساعد الجمعيات الوطنية على الحفاظ على أهميتها في أنشطة التوعية التي تنفّذها، من خلال تحديث القرار 7.

الاستنتاجات والتوصيات

أظهرت حلقة العمل أنه يوجد لدى الجمعيات الوطنية في جميع المناطق الجغرافية اهتمام واسع النطاق بالتحديات التي تطرحها الأسلحة ذاتية التشغيل، وأن الجمعيات الوطنية قد نقّدت مجموعة كبيرة من الأنشطة في السنوات الأخيرة. وأشارت المناقشات إلى أنه سيؤقّر دعم واسع النطاق لعمل الحركة الجماعي بناءً على موقف مشترك للحركة، وأنه ينبغي مواصلة استكشاف هذا الهدف. واعتُبرت خبرة اللجنة الدولية وتوصياتها مفيدة في بناء الزخم بين الدول، ولدى الحركة برمتها الآن فرصة لتشكيل استجابة دولية تعالج بشكل فعال الشواغل الإنسانية والقانونية والأخلاقية المتعلقة بالأسلحة ذاتية التشغيل. ومن المهم أن تغتنم الحركة هذه الفرصة قبل أن تزيد مواصلة تطوير هذه الأسلحة ونشرها من صعوبة اعتماد قواعد جديدة.